A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/14/INF/8
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 سبتمبر 2014

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 10 إلى 14 نوفمبر 2014

ملخص الدراسة بشأن السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتشجيع نقل التكنولوجيا

بطلب من الأمانة

1. يحتوي مرفقا هذه الوثيقة على (1) ملخص الدراسة بشأن السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتشجيع نقل التكنولوجيا. أعد الدراسة، التي جرت في إطار المشروع بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: "التحديات المشتركة وبناء الحلول"(.CDIP/6/4 Rev)، السيد سيسول موسونغو، شريك ، شركة سيسول موني كيلونزو وشركاه للمحاماة ، نيروبي، كينيا و(2) استعراض للأقران للدراسة آنفة الذكر قام به الدكتور والتر بارك، الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

2. إن اللجنة المعنية والتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في مرفقي هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفقان]

ملحوظة: تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتشجيع نقل التكنولوجيا

ملخص عملي

1. شكلت العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا مادة للمناقشات الدولية لفترة طويلة. والواقع أن التركيز على حقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا كان له تأثير مباشر على صياغة الاتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية (الويبو) عندما أصبحت الويبو وكالة متخصصة للأمم المتحدة في عام 1975. وبموجب المادة 1 من ذلك الاتفاق، اعتُرف بالويبو كوكالة متخصصة تتضمن مسؤولياتها تيسير نقل التكنولوجيا. كما شغلت العلاقة بين الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا مكانا بارزا في توصيات جدول أعمال الويبو بشأن التنمية (جدول أعمال التنمية)، لاسيما التوصية 25 التي تخول الويبو، من بين أمور أخرى، *استكشاف السياسات والمبادرات المرتبطة بالملكية الفكرية الضرورية لتشجيع نقل التكنولوجيا ونشرها*.

2. ومع الأخذ في الاعتبار التوصية 25 من توصيات جدول أعمال التنمية، والتاريخ ، فضلا عن المنشورات الراهنة عن موضوع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معلومات عن السياسات والمبادرات القائمة المرتبطة بحقوق الملكية في القطاعين العام والخاص في البلدان المتقدمة لتشجيع نقل التكنولوجيا وقدرات البحث والتطوير في البلدان النامية، بما في ذلك معايير الملكية الفكرية الدولية وأوجه المرونة ذات الصلة. أُعدت الدراسة في سياق "مشروع جدول أعمال التنمية بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة وبناء الحلول" (يُشار إليه فيما يلي باسم "مشروع نقل التكنولوجيا"). تبني الدراسة على و/ أو تأخذ في الاعتبار العمل السابق للويبو في هذا المجال، بما في ذلك وثيقة مشروع نقل التكنولوجيا (الوثيقة CDIP/9/INF/4) وغيرها من الأعمال التي أُنجزت في إطار المشاريع الأخرى لجدول الأعمال.

3. محاور الدراسة:

- تتناول الدراسة المسائل المتعلقة بالتعاريف، وبوجه خاص المقصود من المصطلحات والعبارات الرئيسية مثل "نقل التكنولوجيا" والسياسات والمبادرات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية،

- وتقدم نظرة عامة على السياسات والمبادرات القائمة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة التي تشجع نقل التكنولوجيا في قطاعات التنمية الرئيسية في البلدان النامية، ويشمل ذلك قطاع الصحة وقطاع الأغذية والزراعة وقطاعات البيئة والطاقة،

- وتحلل وتستعرض إمكانيات وأداء السياسات والمبادرات المحددة، لتحديد أيها أكثر ملاءمة لتشجيع نقل التكنولوجيا،

- وتقدم توصيات بشأن ما يمكن للدول المتقدمة أن تقوم به في مجال الملكية الفكرية لتعزيز نقل التكنولوجيا، وبشأن العمل المقبل في الويبو حول هذا الموضوع.

4. ولدى قراءة الدراسة، لوحظ أنها تركز، بخلاف العديد من الدراسات والكتابات السابقة عن الموضوع، على الكيفية التي تؤثر أو تغير بها بيئات وسياسات حقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة في نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وتشير نتائج الدراسة إلى وجود عدد من مجالات السياسة العامة التي قد تكتسي أهمية في البلدان المتقدمة يمكن تناولها في الجهود المبذولة لتشجيع نقل التكنولوجيا.

5. واستنادا إلى نتائج الدراسة، قُدم عدد من التوصيات الأولية التي تأخذ في اعتبارها ندرة الدراسات التي تركز على سياسات الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية . هذه التوصيات هي:

التوصية 1: سياسات/ قوانين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالإفصاح في البلدان المتقدمة:

6. ينبغي للبلدان المتقدمة أن تبذل مزيدا من الجهد لتشجيع الإفصاح عن الاختراعات وتيسير إمكانية نفاذ البلدان النامية إلى بيانات البراءات، بما في ذلك اشتراط الإفصاح بدرجة أكبر عن الاختراعات، وأيضا الإفصاح عن الطريقة أو الأسلوب الأمثل لتنفيذ الاختراع. كما يجب على الدول المتقدمة التي لا يوجد لديها مستودعات متاحة على الإنترنت و الدول التي لا تسهم في قواعد بيانات البراءات الدولية أن تتخذ التدابير اللازمة لإتاحة بيانات البراءات الخاصة بها على شبكة الإنترنت ومن خلال قواعد البيانات العالمية مثل ركن البراءات PATENTSCOPE.

التوصية 2 :سياسات/قوانين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالسلع المعدة للتصدير والسلع العابرة:

7. يجب على البلدان المتقدمة التي تُفعِّل حقوق البراءة المرتبطة بالسلع المعدة للتصدير و/ أو السلع العابرة أن تعيد النظر في سياستها/نهجها القانوني في ضوء احتياجات نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

التوصية 3 : سياسات/قوانين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بتصدير السلع المنتجة بموجب تراخيص إجبارية:

8. ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنظر في توضيح السياسات وتوخي نهج أكثر نشاطا فيما يتعلق بتصدير السلع المنتجة بموجب التراخيص الإجبارية لتعزيز نقل التكنولوجيا.

التوصية 4: سياسات/قوانين حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالترخيص والمنافسة:

9. ينبغي، عندما يوجد قطاع عام يسهم بصورة كبيرة في تطوير التكنولوجيات ونشرها في البلدان المتقدمة، أن تُطبق سياسات محددة تتعلق بحقوق الملكية الفكرية لتيسير نقل التكنولوجيا المتعلقة بالاختراعات التي تدعمها الحكومة.

التوصية 5: العمل المقبل

10. ينبغي بذل المزيد من العمل، بما في ذلك إجراء بحوث تجريبية تحت رعاية الويبو لتعزيز فهم الكيفية التي تؤثر بها سياسات حقوق الملكية الفكرية في البلدان المتقدمة على نقل التكنولوجيا، وما إذا كان يمكن للتغييرات التي تطرأ على حقوق الملكية الفكرية في هذه البلدان أن تعزز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وإضافة إلى المسائل السياسية والقانونية المشمولة بهذه الدراسة، يمكن أيضا النظر في مجالات أخرى، مثل الآثار المترتبة على السياسات والممارسات والقوانين المتعلقة بالأسرار التجارية.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

استعراض الدراسة (باء): السيد سيسول موسونغو، "السياسات والمبادرات المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان المتقدمة لتشجيع نقل التكنولوجيا"

خبير الاستعراض: البروفسور والتر بارك، الجامعة الأمريكية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم الدكتور موسونغو وجهة نظر تجديدية للعلاقة بين نقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية من منظور *البلدان المتقدمة*. وقد انصب الاهتمام، حتى الآن، في المناقشات المتعلقة بالسياسة والبحث الأكاديمي على أنواع السياسات والمبادرات التي يمكن أن تضطلع بها الاقتصادات النامية لجذب التكنولوجيات من الخارج، ولا شك أن هذا التحول في المنظور مفيد وجدير بالتأييد. كما قام مركز التنمية العالمية (مركز التنمية)، بصورة مستقلة، في إطار التزامه بمؤشر التنمية منذ عام 2003، بتتبع مسار السياسات في العالم المتقدم التي تؤثر على الأوضاع في العالم النامي، بما فيها التطور التكنولوجي. وقد شاركتُ مؤخرا مع فريق من مركز التنمية في إعداد ورقة مناقشة بشأن الكيفية التي يمكن بها لسياسات العالم المتقدم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والبحث والتطوير أن تيسر أو تعوق نشر التكنولوجيات من الشمال إلى الجنوب[1]. وهكذا، تكمل ورقتنا إسهامات الدكتور موسونغو في هذا المجال، ويجب أن تؤكد كلا الدراستين أن تشجيع نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي مسؤولية مشتركة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ويلفت الدكتور موسونغو الانتباه إلى المجالات الرئيسية التالية التي تنطوي على سياسات البلدان المتقدمة في مجال حقوق الملكية الفكرية: زيادة الإفصاح عن المعارف وتحسينه من خلال البراءات؛ سياسات مناسبة لحقوق الملكية الفكرية تؤثر على الصادرات من السلع والسلع العابرة الموجهة للبلدان النامية؛ الترخيص الإجباري لأغراض تصدير التكنولوجيات الأساسية للبلدان النامية؛ أحكام قانون (باي آند دول) الأمريكي لتشجيع تسويق الاختراعات الممولة من الميزانية العامة. ومع أن هذه ليست كل المجالات التي تؤثر سياسات البلدان المتقدمة من خلالها على نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، فإنها تضم العناصر الرئيسية من أجل النظر فيها. وقد تحتاج بعض هذه التوصيات إلى تفاصيل أكثر تحديدا. على سبيل المثال، تشير الدراسة إلى معايرة (أو إعادة معايرة) التدابير الحدودية لتسهيل مرور الصادرات والسلع العابرة، ما هي التدابير التي ينبغي تعديلها على وجه التحديد (عملية التفتيش أم الحجز في الجمارك)؟ الأكثر من ذلك، كيف يجب أن نتعامل مع المنتجات الرقمية والتجارة عبر الإنترنت، حيث الحركة المادية للسلع غير ضرورية؟ أو السلع المرخصة مقابل السلع المملوكة (أين ينطبق مبدأ البيع الأول)؟ وكيف يجب أن نتعامل مع السلع العابرة التي قد لا تمتثل للأنظمة المحلية أو الإقليمية؟

وكميزة إضافية، تقدم الدراسة ثروة من المعلومات حول سياسات الدولة في المجالات الرئيسية المذكورة أعلاه (على سبيل المثال، في مجال الإفصاح عن البراءات، وتصدير السلع المرخصة ترخيصا إجبارياً، والترخيص الطوعي). ويقدم الدكتور موسونغو جداول تفصيلية لكل بلد على حدة لهذه السياسات، ما ينبغي أن يساعد في توجيه المداولات بشأن السياسة العامة على نحو أفضل . وتشير الدراسة إلى مدى أهمية نقل" الدراية الفنية "لنقل التكنولوجيا، كما تشير إلى أن نقل التكنولوجيا المحمية ببراءة سيكون، على الأرجح، محدود الفائدة. وفي هذا الصدد، تكتسي قوانين سرية المعاملات التجارية أهمية، فهل تساعد هذه القوانين في تيسير عمليات نقل الدراية الفنية أم أن أحكام سرية المعاملات التجارية في اتفاقات نقل التكنولوجيا تقييدية؟ أيضا تعرض دراسة حديثة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بالتفصيل، مواقف السياسة العامة لكل بلد تجاه سرية المعاملات التجارية، وهي الدراسة التي ينبغي أن تُكمل دراستنا هذه[2].

---

[1] انظر والتر بارك، و بيترا كريلوفا،و ليزا رينولدز، وأوين باردر (2014)، أوروبا ما بعد المعونة: تقييم لمساهمة أوروبا في نقل التكنولوجيا والمعارف إلى الدول النامية، مركز التنمية العالمية، واشنطن العاصمة. ولندن، المملكة المتحدة.

[2] بقلم: مارك شولتز ودوغلاس ليبولت (2014)، "نُهج لحماية المعلومات غير المفصح عنها (الأسرار التجارية) :ورقة معلومات أساسية، " منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ورقات بشأن السياسة التجارية، رقم 162 ، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

تُختتم هذه الدراسة ببعض التوصيات لمواصلة العمل، لا سيما العمل التجريبي . وغني عن القول إن هناك بالتأكيد حاجة إلى "إعادة التفكير في الافتراضات واختبارها "، وكذلك إيجاد سبل أفضل لتقييم السياسات واستخلاص معايير لقياس نجاح السياسة.

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]